



جمعة الهليل، 35 سنة، يحمل ابنته أمينة ذات السنتين أمام الخيمة التي يعيشون فيها الآن داخل مخيم عشوائي للاجئين السوريين في شمال وادي البقاع اللبناني. 10 سبتمبر/أيلول 2015. عدسة: سام تارلنج/أوكسفام

التضامن مع السوريين:

ضرورة التحرك لتوفير المساعدات والملجأ ولحقن الدماء

كان وصول عشرات الآلاف من السوريين إلى الحدود الأوروبية وموت العديد من النساء والأطفال والرجال المروع خلال رحلتهم المحفوفة بالمخاطر بمثابة تذكير موجه للمجتمع الدولي بالمأساة التي تحيط بالشعب السوري. فلم يكن السوريون ليعرضوا أنفسهم وعائلاتهم لتلك المخاطر الهائلة لولا استبداد اليأس بهم.

لقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في معالجة الكارثة المتنامية في سوريا، ولهذا تطالب أوكسفام المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفوري للتعامل مع هذه الأزمة التي تزداد تفاقمًا، وذلك من خلال الالتزام بالتمويل الكامل للمساعدات وتوفير الملجأ لمن فروا من وطنهم، بما في ذلك من خلال إعادة توطين حصة عادلة من اللاجئين، ووقف نقل الأسلحة والذخيرة، وإحياء الجهود المنسقة الرامية لإيجاد حل للأزمة.

المقدمة

كان وصول عشرات الآلاف من السوريين إلى الحدود الأوروبية وموت العديد من النساء والأطفال والرجال المروع خلال رحلتهم المحفوفة بالمخاطر بمثابة تذكير موجه للمجتمع الدولي بالمأساة التي تحيط بالشعب السوري.

فلم يكن السوريون ليعرضوا أنفسهم وعائلاتهم لتلك المخاطر الهائلة لولا استبداد اليأس بهم .

تتسم الحرب في سوريا بعدم الاكتراث بأرواح البشر ولا بكرامتهم. فمنذ 2011، لقي أكثر من 250,000 مصرعهم في سوريا، وأصيب أكثر من مليون آخرين¹. ويواصل استخدام السلاح لارتكاب انتهاكات بشعة، ولا يزال السبب الرئيسي في وفيات وإصابات المدنيين² هو الهجمات العشوائية والمتفاوتة التي ترتكبها كل أطراف النزاع، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة وقذائف الهاون وغيرها من أسلحة متفجرة في المناطق المأهولة، هذا فضلاً عن استخدام الحصار كأحد تكتيكات الحرب. وفي داخل سوريا، هناك عشرة ملايين إنسان ليس لديهم ما يكفي من الطعام، فضلاً عن تدمير أكثر من نصف مستشفيات البلاد أو إصابتها بأضرار بالغة، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية السورية 38 عاماً إلى الوراء³، بالإضافة إلى تراجع إمدادات المياه إلى أقل من 50 نصف مستوياتها قبل الأزمة، واستخدام كل أطراف النزاع لها كسلاح في الحرب بشكل متزايد⁴.

لقد اضطر أكثر من نصف عدد سكان سوريا قبل الأزمة إلى الفرار من منازلهم⁵، لتشكل سوريا اليوم أضخم أزمة نزوح في العالم . فقد نزح داخلياً 7.6 مليون سوري، في حين تم تسجيل أكثر من 4 ملايين كلاجئين في دول الجوار، وهي الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر. ولكن على الرغم من تزايد أعداد المحتاجين، إلا أن المساعدات المقدمة من المنظمات الإنسانية تنقل بشكل كبير نظراً لنقص التمويل، ولا يزال العنف متفشياً في كل بقاع سوريا.

لقد أظهرت دول الجوار كرم ضيافة بالغ في استقبال اللاجئين القادمين من سوريا، ولكن كان ذلك على حساب مواردها وبنيتها التحتية التي أنهكت حتى أفضت بحكوماتها إلى انتهاج سياسات تزداد تقييداً بهدف وقف تدفق الباحثين عن اللجوء. وذلك في الوقت الذي ازدادت فيه صعوبة امتلاك اللاجئين لأوراق إقامة أو تسجيل سارية، أو السماح لهم بالعمل والحصول على دخل، وتزداد مخاطر تعريضهم أو توقيفهم أو حتى ترحيلهم.

لقد فشل المجتمع الدولي في معالجة هذه الكارثة المتنامية، فمعظم البلدان الغنية لا تساهم بحصتها العادلة في المساعدات، حيث تمت الاستجابة حتى الآن إلى 44 بالمئة فقط من احتياجات التمويل. كما فشلت هذه البلدان في توفير مسارات آمنة وقانونية للسوريين للوصول إلى أراضيها. لكما أنها لم تقم بالجهود الكافية لضمان حصول اللاجئين الضعفاء على فرص إعادة التوطين وغيرها من أشكال السماح بدخول تلك البلدان لأسباب إنسانية وبأعداد كافية. هذا فضلاً عن أن العديد من الدول – منها إيران وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة – تغذي العنف وانتهاك قوانين الحرب في سوريا من خلال نقل الأسلحة والذخيرة إلى أطراف النزاع. ويستمر فشل أعضاء مجلس الأمن، وكذلك دول رئيسية أخرى، في تحيئة خلافاتهم السياسية جانباً من أجل حل هذا النزاع.

هذا التصاعد في اليأس والقنوط لدى السوريين يبرز الأسباب التي جعلت أكثر من 250,000 سوري يرون هذا العام أن أملهم الوحيد في الأمان والكرامة هو المخاطرة بأرواحهم في محاولة الوصول إلى أوروبا⁶. لذلك تطالب أوكسفام المجتمع الدولي بتحريك عاجل وفوري للتعامل مع هذه الأزمة التي تزداد تفاقمًا، والمساعدة على تخفيف معاناة الشعب السوري. ويجب أن تشمل تلك الجهود توفير التمويل الكامل للمساعدات والملاذ الآمن للاجئين – بما في ذلك من خلال إعادة توطين حصة عادلة من اللاجئين ووقف نقل الأسلحة والذخيرة وإحياء الجهود المنسقة الرامية إلى إيجاد حل للأزمة، مهما كانت صعوبة ذلك.

دعم المساعدات المتعثرة

فشل المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي المناسب للسوريين على الرغم من احتياجهم الشديد له. فقد انقضى من هذا العام عشرة أشهر، ولم تتلق طلبات المساعدات الخاصة بالأزمة السورية لعام 2015 – لأولئك الذين ما زالوا داخل سوريا، ومن بحثوا عن ملجأ في دول الجوار – سوى 44 بالمائة فقط من المبلغ المطلوب، في الوقت الذي زادت فيه أعداد المحتاجين بنسبة كبيرة. فقد نزح مليوناً سورياً داخل وخارج سوريا خلال هذا العام فقط.

وكما فعلت في الأعوام السابقة،⁷ قامت أوكسفام بحساب ما يمكن أن يمثل حصة عادلة من الدعم المالي المخصص للمساعدات استجابةً للأزمة السورية، وذلك على أساس حجم اقتصاد كل دولة من الدول الأكثر ثراءً في العالم.⁸ فقد ساهمت بعض الدول بأكثر من حصتها العادلة ومنها هولندا (227 بالمئة)، والمملكة المتحدة (229 بالمئة) والكويت (538 بالمئة). بيد أن تحليل أوكسفام كشف عن تراجع كبير في التمويل المقدم من دول خليجية أخرى. فلم تساهم المملكة العربية السعودية سوى بـ 6 بالمئة من حصتها العادلة، وقطر بـ 17 بالمئة، والإمارات العربية المتحدة بـ 38 بالمئة (مقارنة بـ 98 بالمئة، و186 بالمئة، و121 بالمئة على التوالي، في سبتمبر / أيلول 2014). وتواصل بعض الدول تقديم مساهمات أقل كثيراً من حصتها العادلة كل عام، حيث بلغت نسبة مساهمة فرنسا 22 بالمئة، مقارنة بـ 33 العام الماضي، واليابان بـ 24 بالمئة فقط، وظلت روسيا بنسبة 1 بالمئة. ومن المفيد هنا أن نقارن بين تلك النسب وبين الأردن التي بلغ إنفاقها المتعلق بالأزمة 870 مليون دولار سنوياً⁹. وإذا عومل الأردن كأحد المانحين التقليديين، يكون قد أنفق ما يمثل 5,622 بالمئة من حصته العادلة.

تتعرض هذه الإحصائيات في الواقع إلى تقليص حاد في مساعدات الغذاء والرعاية الصحية والسكن، وهذا ما يشكل الفرق بين العيش بدرجة من الكرامة وبين حرمان ملايين البشر. وقد اضطرت المنظمات الإنسانية إلى تقليص أعداد السوريين الذين يتلقون المساعدات، وكذلك تقييص حجم المساعدات التي تقدمها. فعلى سبيل المثال، اضطرت برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص برنامج المساعدات الغذائية المقدمة للاجئين في البلدان المضيفة، سواء بإسقاط بعضهم من قوائم مستفيديه أو بتقليص قيمة المساعدات.

إطار 1: تضرر أحمد وأسرته كثيراً من تقليص مساعدات برنامج الأغذية العالمي

فر أحمد وزوجته وبناتهما الخمسة من مدينة حمص في يناير/كانون الثاني 2013. ففي ظهيرة أحد الأيام، علقوا وسط اثنتاكات وممرت رصاصة مباشرة فوق رأس ملك، ابنته ذات الأحد عشر عاماً. وكانت تلك الحادثة هي التي دفعتهم للرحيل، فاتجهوا بعد فترة وجيزة إلى الأردن، حيث أمضوا بضعة أيام في مخيم الزعتري، قبل أن ينتقلوا إلى مدينة الزرقاء، حيث استأجروا شقة.

حصل أحمد في البداية على عمل غير ثابت في مجال البناء، ولكن القلق بدأ يساوره إزاء الاستمرار في العمل بشكل غير قانوني عندما ضُبط شقيق زوجته يعمل بدون تصريح، فواجه مشاكل مع السلطات. كان أحمد وأسرته يعيشون حياة لا بأس بها معتمدين على كوبونات الطعام التي يحصلون عليها من برنامج الأغذية العالمي والمساعدات التي يتلقونها من وكالات أخرى، بما فيها بعض المساعدات النقدية من أوكسفام في 2014. ولكن، بعد تقليص التمويل الإنساني، لم يعد ما يحصلون عليه من مساعدات كافٍ لتغطية احتياجاتهم الغذائية (فقد تم تقليص كوبونات الغذاء إلى 14 دولار أي 10 دنائير أردنية للفرد في الشهر) وإيجار المسكن (الإيجار وحده 240 دولار أي 170 دينار أردني)، ولا يسمح لأحمد بالعمل لتلبية احتياجات أسرته. وقد سمح له المؤجر بعدم دفع إيجار أغسطس/آب الماضي، ولكنه لا يعرف كيف سيدفع إيجار الأشهر القادمة أو كيف سيعيش إذا تقلصت المساعدات أكثر. حتى بات يفكر في الرحيل إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، ليضمن مستقبلاً أفضل لبناته.

ويؤثر نقص التمويل كذلك على الحكومات والمجتمعات (الفقيرة في العادة) التي تأوي اللاجئين. فنقص التمويل ينجم عنه طوابير طويلة أمام المراكز الصحية، واكتظاظ في الفصول الدراسية، وتدهور نوعية المياه والصرف الصحي للفئات الأكثر فقراً في الدول المضيفة.

لذلك يجب على البلدان الغنية والمتقدمة أن تقدم تمويلاً للمساعدات الإنسانية بما يتناسب مع حجم الاحتياجات، فضلاً عن توفير حزم مساعدات اقتصادية لدول الجوار لمساعدتها على مواكبة تأثيرات الأزمة. يجب تقديم التعهدات الأخيرة¹⁰ بسرعة، حتى تتحول إلى مساعدات حقيقية.

جدول 1: تحليل حصة التمويل العادلة

يفصل هذا الجدول التمويل الذي تم تقديمه استجابةً للأزمة السورية حتى 29 سبتمبر/أيلول 2015. ويوضح هذا التحليل، الذي يستند إلى تقدير إجمالي الاحتياجات بـ 8.9 مليار دولار، تلبية 44 بالمئة فقط من التمويل المطلوب.

تم احتساب الإجمالي التقديري للاحتياجات بجمع إجمالي طلبات الأمم المتحدة للأزمة السورية لعام 2015، وطلبات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

مفتاح الرموز

مساهمة < 90% من الحصة العادلة
مساهمة 50-90%
مساهمة > 50%

الدولة	مساهمات 2015 (مليون دولار) (بما فيها حصة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ/ المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية)	الحصة العادلة (مليون دولار)	النسبة المئوية للمساهمة في الحصة العادلة
إسبانيا	41.9	185.1	23%
أستراليا	44.3	119.2	37%
ألمانيا	334.7	446.3	75%
الإمارات العربية المتحدة	42.5	113.2	38%
إيرلندا	15.3	21.9	70%
أيسلندا	0.1	1.6	9%
إيطاليا	55.1	258	21%
البرتغال	8.3	33.2	25%
بلجيكا	25.5	56	46%
بولندا	9.2	106.6	9%
جمهورية التشيك	6.6	34.1	19%
الدنمارك	37.4	30.6	122%
روسيا	6.9	683.6	1%
سلوفاكيا	1.6	17.1	9%
السويد	52.7	54.3	97%
سويسرا	62.1	58.1	107%
فرنسا	67.9	308.8	22%
فنلندا	22.4	26.4	85%
قطر	9.4	57.1	17%
كندا	146.3	181.8	80%
كوريا، جمهورية	4.4	203.8	2%
الكويت	304.7	56.6	538%
لكسمبورج	8.4	3.8	220%
المملكة العربية السعودية	18.5	317.6	6%
المملكة المتحدة	679	296.8	229%
النرويج	76.3	41	186%
النمسا	10.7	46.7	23%
نيوزيلندا	1.8	16.5	11%
هولندا	214.9	94.6	227%
الولايات المتحدة	1483.3	2062.3	72%
اليابان	138.0	584	24%
اليونان	7	34.4	20%
الإجمالي	3944		لا ينطبق

ملاحظة: شمل التحليل الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول مرتفعة

الدخل من غير أعضاء اللجنة. تم احتساب الحصة العادلة لكل دولة كنسبة مئوية من إجمالي الاحتياجات، على أساس نصيب كل دولة من مجموع إجمالي الدخل القومي لتلك الدول. تشمل مساهمة كل دولة التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف المقدر.

اعتمدت المعلومات على المصادر المتاحة للعموم، وتشمل نظام المعلومات الأوروبي للاستجابة للكوارث الطارئة (EDRIS)، وخدمة التتبع المالي (FTS)، وتمت مراجعتها مع ممثلي الحكومات حيثما تسنى ذلك.

إعادة توطين 10 بالمائة من اللاجئين بحلول نهاية 2016

على الرغم من أن التضامن مع اللاجئين السوريين وتقديم الدعم لهم – بل وللجئين القادمين من غير سوريا كذلك – مسؤولية تقع على عاتق كل الدول، إلا أن أوكسفام تواصل مطالبة الدول الغنية والمتقدمة بقدر أكبر من الالتزام بتوفير الملجأ للفارين من النزاع السوري المروع. وهناك أساليب عديدة للقيام بذلك مشار إليها في إطار 2. ولكن تؤكد أوكسفام على أهمية توفير الدول الغنية فرص لإعادة التوطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية لـ 10 بالمائة على الأقل من عدد اللاجئين السوريين المسجلين في دول الجوار بحلول نهاية 2016.

إطار 2: ما هو الفرق ما بين إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية واللجوء؟¹¹

إعادة التوطين خيار تمنح من خلاله دولة ثالثة (أي غير الدولة التي فر منها اللاجئ، أو التي لجأ إليها أول مرة أو اعتاد الإقامة فيها) وضع اللاجئ على أراضيها لفرد ما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعني هذا الخيار منح لاجئ من سوريا يعيش في الأردن وضع اللاجئ، وما يصاحبه من استقبال ودعم للاندماج، في الولايات المتحدة الأمريكية.

برامج **السماح بالدخول لأسباب إنسانية** مشابهة للخيار السابق، ولكنها عادةً ما تنطوي على إجراءات مسرعة، وقد تمنح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، حسب التشريعات أو السياسات التي تتبعها الدولة المانحة لهذا الخيار.

يمكن أن تشمل **الأشكال الأخرى من السماح بالدخول** منح اللاجئين السوريين دخولاً شرعياً إلى دولة ثالثة، بالتخفيف من شروط الحصول على تأشيرة الدخول للعمل أو الدراسة، ولا يستند ذلك بالضرورة إلى وضعهم.

اللجوء: يحق للمدنيين الذين يواجهون القمع أو المخاطر الأخرى الناجمة عن النزاع المسلح أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الفرار إلى مكان آمن عبر الحدود الدولية، وطلب اللجوء في دولة أخرى. وتقع على عاتق الدول التزامات محددة تجاه طالبي اللجوء، وفق مواد القانون الدولي، خاصة الالتزام بعدم إعادتهم قسراً إلى مكان وقوع الضرر.

إعادة التوزيع يشير إلى نقل طالبي اللجوء من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إلى دولة عضو أخرى. وهي عملية داخلية تجري داخل الاتحاد، تساعد بموجبها دولة عضو أخرى تستقبل أعداداً أكبر من طالبي اللجوء على أراضيها.

ازداد الاهتمام الشعبي والسياسي بالأزمة السورية في أوروبا هذا الصيف نتيجة وفاة طالبي اللجوء بشكل مأساوي ووصول الآلاف منهم، فدارت المناقشات في الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع هذه الأعداد، بما في ذلك من خلال إعادة توزيع بعض طالبي اللجوء من دول "الواجهة" في الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد.

يجب أن يحصل طالبو اللجوء على حقوقهم التي يكفلها القانون الدولي، والأهم أن يسمح لهم بدخول أراضيهم يستطيعون فيها طلب اللجوء. تفرض القيود على الحدود – سواء في الدول المجاورة لسوريا أو في الدول الأوروبية – لن يحل أزمة النزوح السورية.

وبالإضافة إلى وجوب الوفاء بالالتزامات المتعلقة باحترام حق الناس في طلب اللجوء، تطالب أوكسفام بإعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية لفئات الأكثر ضعفاً من اللاجئين في المنطقة. فحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يمثل الأفراد الذين يعانون ضعفاً حاداً ويحتاجون إلى إعادة التوطين في أماكن أخرى نحو 10 بالمائة من اللاجئين في دول الجوار. وتشمل تلك النسبة من تنطبق عليهم معايير إعادة التوطين المنقح عليها عالمياً، مثل الناجين من التعذيب واللاجئين ذوي الاحتياجات الطبية الخطيرة والنساء اللائي وجدن أنفسهن مسؤولات

عن العديد من الأطفال دون دعم أسري.¹² وفي مقدرة البلدان الغنية إعادة توطين ما لا يقل عن 10 بالمئة من إجمالي عدد اللاجئين بحلول نهاية 2016. وفي المقابل، وصل عدد اللاجئين الذين يستضيفهم لبنان إلى ربع عدد سكانه.

شهدت الأشهر الأخيرة بعض التقدم المحدود، حيث التزمت دول غنية بمنح ملاذ آمن لأعداد أكبر من اللاجئين المسجلين في دول الجوار، مقارنةً بما كان عليه الحال منذ سنة. بل إن بعض الدول كانت سخية في عروضها، ومنها ألمانيا (112 بالمئة من حصتها العادلة بحلول نهاية 2016) والنرويج (293 بالمئة).

غير أن الاستجابة في مجملها أقل بكثير من المطلوب. فالعديد من الدول لم تقدم حصتها العادلة – مثل فرنسا (5 بالمئة)، وهولندا (7 بالمئة)، والمملكة المتحدة (26 بالمئة)، والولايات المتحدة (8 بالمئة).

لم يستطع سوى نحو 17,000 لاجئ فقط الوصول إلى دولة ثالثة من خلال مبادرات مختلفة لإعادة التوطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية¹³، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية لتنفيذ التعهدات. لذلك يتعين على الدول الغنية أن تبذل جهودًا أكبر لترجمة مثل تلك التعهدات إلى أفعال في إطار زيادة إجمالية لحصصها من إعادة التوطين. كذلك يجب أن تضمن كل الدول ألا تؤدي إعادة توطين السوريين إلى حرمان الأفغان أو الكونغوليين أو الإيرانيين أو العراقيين أو الصوماليين أو اللاجئين من دول أخرى من فرص مشابهة.

لن تحل إعادة التوطين أزمة اللاجئين السوريين، ولكن يجب أن تكون إحدى الخيارات الآمنة والمشروعة المتاحة للضعفاء من أفراد وأسر للحصول على الأمن والحماية في دولة ثالثة. كما أنها ستعبر عن التضامن مع المجتمعات الفقيرة في دول الجوار، والتي تأوي ما يفوق 4 ملايين لاجئ، وستخفف حملها.

بالإضافة إلى الدول الغنية التي شملها التحليل، تطالب أوكسفام كل الدول بفتح مسارات بديلة لدخول السوريين والبقاء في أراضيها. وقد يشمل ذلك فرص هجرة للعمل أو برامج لم شمل العائلات أو الالتحاق بالجامعات أو رعاية على المستوى الأهلي وغيرها من ترتيبات. ويجب على دول الخليج خاصة، والتي لم توقع بعد على اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، أن تعطي أولوية تلك الخيارات للفئات الأكثر ضعفًا من السوريين، مع ضمان حقوقهم التي كفلتها لهم الاتفاقية – مثل الحماية القانونية وغيرها من مساعدات وحقوق اجتماعية¹⁴.

جدول 2: إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية

تطالب أوكسفام بإعادة توطين 10 بالمئة من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في دول الجوار، أي 408,806 لاجئ، أو السماح لهم بالدخول لأسباب إنسانية إلى الدول الغنية الموقعة على اتفاقية اللاجئين الأممية بحلول نهاية 2016.

يفصل الجدول تعهدات الدخول إلى تلك الدول والتزاماتها منذ 2013، مقارنةً بالحصص العادلة التي تم احتسابها على أساس حجم اقتصادات تلك الدول. فحتى الآن، لم تتعهد أغنى حكومات العالم سوى بـ 96,787 من تلك الأماكن، وبعضها دون إطار زمني واضح.

الدول	عدد الأماكن التي تم التعهد بها	الحصة العادلة (عدد الأشخاص) مقربة إلى أقرب رقم صحيح	النسبة المئوية للمساهمة في الحصة العادلة
إسبانيا	260	13624	2%
أستراليا	11124	8968	126%
ألمانيا	35000	31321	112%
أيرلندا	721	1507	48%
أيسلندا	0	100	0%
إيطاليا	350	18281	2%
البرتغال	93	2383	4%
بلجيكا	475	4054	12%
بولندا	100	7451	1%
جمهورية التشيك	70	2374	3%
الدنمارك	390	2209	18%
روسيا	0	29778	0%
سلوفاكيا	0	1224	0%
السويد	2700	3835	70%
سويسرا	3500	4109	85%
فرنسا	1000	22034	5%
فنلندا	1150	1909	60%
كندا	11300	13551	83%
كوريا، جمهورية	0	14145	0%
لكسمبورج	60	320	19%
المملكة المتحدة	5571	21295	26%
النرويج	9000	3068	293%
النمسا	1500	3406	44%
نيوزيلندا	500	1205	41%
هولندا	500	6675	7%
الولايات المتحدة	11,423	145080	8%
اليابان	0	42279	0%
اليونان	0	2621	0%
إجمالي	96,787	408806	لا ينطبق

ملاحظة: اعتمدت المعلومات على المصادر المتاحة للعموم، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتمت مراجعتها مع ممثلي الحكومات حيثما تسنى ذلك.

أستراليا: اعتبرت أوكسفام أن تعهد الحكومة في سبتمبر/أيلول 2015 بإعادة توطين 12,000 لاجئ عراقي وسوري سيكون منصفة بين الجنسين.

المملكة المتحدة: يشمل هذا العدد الرقم المفترض، وهو 5355، على أساس التعهد الذي أعلنته المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول بإعادة توطين 20,000 لاجئ سوري بحلول نهاية ولاية البرلمان الحالي في 2020، بالإضافة إلى من تمت إعادة توطينهم بالفعل، من خلال برنامج إعادة توطين الفئات الضعيفة.

الولايات المتحدة: كانت قد تعهدت باستقبال 10,000 لاجئ سوري على الأقل في العام المالي 2016، ضمن سقف استقبال إجمالي لـ 85,000 لاجئ. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر دولة إعادة توطين على مستوى العالم، وسوف يرتفع الحد الأقصى السنوي إلى 100,000 في العام المالي 2017. أعداد الواصلين إلى الولايات المتحدة دقيقة حتى أغسطس 2015.

حقن الدماء في سوريا

في 2014، أصدر مجلس الأمن عدة قرارات حول الوضع الإنساني في سوريا، مطالباً بإنهاء انتهاكات قوانين الحرب وزيادة المساعدات الإنسانية وإحراز تقدم في تطبيق بيان جنيف 2012.

وفي تقرير صدر في مارس/آذار 2015¹⁵، سلطت أوكسفام ومنظمات أخرى الضوء على مدى تجاهل أطراف النزاع لتلك القرارات. فيواجه المدنيون في سوريا دماراً ومعاناة وموت بشكل متزايد. ومع تحول انتباه العالم إلى وصول اللاجئين السوريين إلى أوروبا، لا يزال العنف مستمراً في سوريا دون رادع. ففي 16 و 17 أغسطس/آب 2015 على سبيل المثال، أسفرت غارات الجيش الجوية على دوما عن أكثر الهجمات دموية منذ اندلاع النزاع، حيث حصدت أرواح ما لا يقل عن 96 مدنياً، فضلاً عن إصابة أكثر من 200 آخرين¹⁶. كذلك شنت الجماعات المسلحة العديد من الهجمات بمدافع الهاون على مناطق مدنية كثيفة السكان في دمشق في يونيو/حزيران 2015¹⁷ وأطلقت على حلب قذائف مدفعية أودت بأرواح 38 مدنياً – بينهم 14 طفلاً و 3 نساء في 15 سبتمبر/أيلول 2015¹⁸. وبحسب تقارير غير مؤكدة، تم استخدام مواد كيميائية في هجمات على بعض المناطق في مايو/أيار 2015¹⁹.

ترى أوكسفام أن العنف لا يزال مستمراً بسبب عدم تحرك أعضاء المجتمع الدولي أو الدعم الواضح للحل السياسي وخاصةً بسبب استمرار الدعم العسكري لأطراف النزاع. ولطالما طالبت أوكسفام بوقف كامل لنقل الأسلحة والذخيرة إلى سوريا، ولكن العكس حدث. فعلى سبيل المثال، أقرت روسيا، قبيل شن ضربات جوية في سوريا، بأنها أرسلت مستشارين ومعدات عسكرية إلى سوريا²⁰، وكذلك فعلت إيران²¹. كما استمرت بعض دول الخليج في تمويل نقل الأسلحة والذخيرة إلى المعارضة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة وأطراف أخرى²².

وبالإضافة إلى تغذية الانتهاكات، فإن الإمدادات المستمرة بالأسلحة وقطع الغيار والذخيرة تقوض آفاق الحل السياسي للأزمة. وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الأمن والدول الرئيسية، كل على حدة، قد أعربوا عن التزامهم بالتسوية السياسية، إلا أن الانقسامات والخلافات السياسية كانت السمة الغالبة على المقاربة الدبلوماسية للأزمة السورية كما لم تول الدول اهتماماً كافياً بالتوصل إلى حل سياسي، واقتصرت أولوياتها على قضايا مكافحة الإرهاب والأهداف الأمنية²³.

إن ما يدفع الناس للتنقل المرة تلو الأخرى هو وباء العنف الذي اجتاحت المنطقة برمتها. فطالما استمر العنف مستعراً في سوريا، يغذيه نقل السلاح، سيواصل المدنيون السعي للفرار منه، وهو ما يوجب معالجة أزمة اللاجئين من منبعها. لذلك يجب أن يتوقف المجتمع الدولي عن نقل السلاح، وأن يضغط على كل الأطراف لتحتزم القانون الدولي الإنساني، ويحبي الجهود المنسقة الرامية إلى حل النزاع.

الخلاصة

لا يوجد إجراء واحد كفيل بحل أزمة النزوح هذه، ولكن النازحين السوريين في كل مكان – ممن يعيشون في مأوى جماعية ومخيمات داخل الدول، ومن يعيشون في خيام ومساكن مكتظة في لبنان والأردن، ومن يتم إيقافهم بالإغلاق المفاجئ للحدود في أوروبا – يحتاجون إلى تغيير في مقاربة المجتمع الدولي ليضع أمنهم وكرامتهم في المقام الأول.

تشعر أوروبا الآن بأصداة الأزمة في سوريا، وهو أمر سيزداد إذا ما تركت المعاناة والعنف بلا علاج. فمع وصول الأزمة إلى حجم غير مسبوق، يتعين على أعضاء المجتمع الدولي أن يرتقوا إلى مستوى التحدي فيساهموا بحصصهم العادلة.

وفي هذا الإطار، يعد توفير التمويل الكامل للاستجابة الإنسانية وزيادة الدعم التنموي الطويل الأجل لدول الجوار جزءاً من الحل، وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة لمنح إعادة التوطين لـ 10 بالمئة من اللاجئين بحلول نهاية 2016، وفتح سبل أخرى آمنة وقانونية لدخولهم إلى دول ثالثة.

غير أن مبرط الفرس في الأمر كله يكمن في معالجة جذر الأزمة، التي تواصل التفشي، ويجب أن يتوقف العنف وإراقة الدماء داخل سوريا.

التوصيات

يتعين على كل الدول أن:

- تحترم حق المدنيين في البحث عن مكان آمن والحصول على الحماية الدولية من النزاع في سوريا دون تمييز.

يتعين على الدول الغنية والمتقدمة أن:

- تساهم بصفة عاجلة بحصتها العادلة في تمويل طلبات المساعدة.
- تلتزم بتمويل تنموي طويل الأجل لدعم دول الجوار في تقديم خدمات عامة راقية ومتكافئة، وذلك لفائدة المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء. كذلك يجب أن تتاح فرص العمل التي يخلقها هذا التمويل للاجئين وللمجتمعات المضيفة.
- توفر مسارات آمنة وقانونية إلى أراضيها للسوريين الباحثين عن حماية من خلال:
 - إعادة التوطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية لحصة عادلة تمثل 10 بالمئة من إجمالي عدد اللاجئين بحلول نهاية 2016. ويجب أن يتم ذلك بغير تمييز، وأن يستند إلى مدى الضعف فقط.
 - دعم الحكومات المضيفة في المنطقة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، للتوسع في برامجها المخصصة لإعادة التوطين.
 - توفير سبل بديلة للسوريين للوصول إلى أراضيها – والبقاء فيها – مثل تعجيل إجراءات الهجرة على أساس أسري وترتيبات الرعاية الأهلية والفرص الأكاديمية والمنح الدراسية وفرص الهجرة للعمل وغيرها من خيارات، مع ضمان حقوقهم التي كفلتها لهم اتفاقية اللاجئين.

يتعين على دول الجوار السوري أن:

- تضع إجراءات إدارية واضحة ومناسبة وفي المتناول، تتيح للاجئين الحصول على وثائق إقامة وهوية مدنية والاحتفاظ بها.
- تعمل مع الدول المانحة للسعي للحصول على استثمارات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفي برامج موارد الرزق التي تشمل الجميع، لزيادة فرص العمل أمام اللاجئين والفقراء من أبناء المجتمعات المضيفة.
- تسن إجراءات تتيح للاجئين القادمين من سوريا الحصول على موارد الرزق الأساسية دون تجريم، بما في ذلك تقليص المعوقات أمام العمل في القطاعات المطلوبة في سوق العمل.

يتعين على مجلس الأمن والدول الأعضاء بالأمم المتحدة ذات النفوذ في سوريا أن:

- يضغطوا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالوضع الإنساني داخل سوريا. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتم فوراً وقف استخدام البراميل المتفجرة وقذائف الهاون والمدفعية في المناطق المدنية وإنهاء كل الهجمات المتعمدة أو العشوائية على المدنيين. كذلك يجب أن يلتزم أطراف النزاع بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- يرفضوا وقف كامل لنقل الأسلحة والذخيرة إلى داخل سوريا.
- يحثوا الالتزام السياسي والجهود المنسقة الرامية إلى التوصل إلى حل للأزمة.

- ¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، <http://www.unocha.org/syria>
- ² تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014) و 2191 (2014)، أغسطس 2015
- ³ "اقتصاد الحرب في سوريا"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أبريل 2014، http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR97_SYRIA_BRIEF_AW.pdf
- ⁴ نقص حاد في المياه يزيد من معاناة الملايين في سوريا التي تمرّقها الحرب http://www.unicef.org/media/media_82980.html
- ⁵ 11.7 مليون سوري هو عدد النازحين واللاجئين المسجلين في دول الجوار، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وكان عدد سكان سوريا، قبل الأزمة، يقدر بنحو 22 مليون.
- ⁶ الاستجابة الطارئة لأزمة اللاجئين والمهاجرين في المتوسط، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php>
- ⁷ انظر "الدول المانحة الكبرى تخذل السوريين العاديين المتأثرين بالحرب، وحملات جمع التبرعات تصطدم بعجز قدره 2.7 مليار دولار"، أوكسفام، 19 أيلول/سبتمبر 2013، <https://www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2013-09-19/top-donor-countries-failing-ordinary-syrians-affected-conflict>؛ و"صفحة أكثر عدلاً للسوريين"، أوكسفام، أيلول/سبتمبر 2014، <https://www.oxfam.org/en/research/fairer-deal-syrians>؛ و"تحليل الحصّة العادلة للأزمة السورية 2015، أوكسفام آذار/مارس 2015، https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/syria-fair-2015-share-analysis-300315-en.pdf
- ⁸ شمل التحليل الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول مرتفعة الدخل من غير أعضاء اللجنة (حسب تعريف البنك الدولي للدول مرتفعة الدخل)، فإن هذه الدول هي التي يصل فيها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أكثر من 12,480 دولار في 2012). تم احتساب الحصّة العادلة لكل دولة كنسبة مئوية من إجمالي الاحتياجات، على أساس نصيب كل دولة من مجموع إجمالي الدخل القومي لتلك الدول في 2013. تشمل مساهمة كل دولة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف المحتسب (من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال مكتب المساعدات الإنسانية والحماية المدنية بالمفوضية الأوروبية). تم تحميل الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية 60% من إجمالي الاحتياجات، والدول غير الأعضاء بها (بما فيها الدول المضيفة) 35%. وتم ترك 5 بالمائة بدون تخصيص، لجهات التمويل الأخرى، مثل الدول متوسطة ومنخفضة الدخل غير الأعضاء في اللجنة، والمانحين من القطاع الخاص. لمزيد من الشرح التفصيلي للنهج المتبع، انظر: https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-fair-share-analysis-un-syria_appeal-17sept2013.pdf
- ⁹ قدرت إحدى الدراسات ما أنفق الأردن في 2013 على استضافة 635,000 لاجئ بنحو 870 مليون دولار (<http://dai.com/news-publications/news/calculating-fiscal-cost-jordan-syrian-refugee-crisis>). وقد قدرنا إنفاقاً مماثلاً في 2015، في ضوء عدد اللاجئين الحاليين في الأردن، وهو 628,000.
- ¹⁰ انظر ما أعلنه المجلس الأوروبي، والدول السبع، ودول الخليج قبيل أواخر 2015 بتقديم أموال إضافية (ما زالت المبالغ غير واضحة، حيث أن بعض تلك الالتزامات تعكس، جزئياً تعهدات سابقة) لوكالات الأمم المتحدة والدول المضيفة.
- ¹¹ تم الاعتماد على محتويات الصفحة الرابعة من تقرير "إعادة توطين اللاجئين من سوريا"، <https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-syria-refugee-resettlement-geneva-en.pdf>
- ¹² الحكومات المجتمعة في جنيف تتفق على استقبال 100,000 لاجئ <http://www.unhcr.org/548737926.html>
- ¹³ محادثة هاتفية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سبتمبر/أيلول 2015.
- ¹⁴ أعداد السوريين وأوضاعهم القانونية في دول الخليج غير واضحة. فحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يعيش نحو 500,000 سوري في المملكة العربية السعودية، ولكنهم غير مسجلين كلاجئين، ومن غير الواضح متى وصل معظمهم إلى البلاد. تدعي المملكة العربية السعودية، التي لم توقع على اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، أنها تستضيف 100,000 سوري من الطلبة، و2.5 مليون لاجئ سوري (انظر "لاجئو سوريا يشعرون بأنه مرّحب بهم في أوروبا أكثر من الخليج، بلومبرغ، 4 أيلول/سبتمبر 2015" <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-09-04/syria-s-refugees-feel-more-welcome-in-europe-than-in-the-gulf> and "السعودية: استقبلنا 2.5 مليون لاجئ سوري، 14 أيلول/سبتمبر 2015، <https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/21059-saudi-we-have-taken-in-25m-syrian-refugees>
- ¹⁵ "خذلان سوريا"، تقرير مشترك لمنظمات غير حكومية، مارس 2015، https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-failing-syria-uns-c-resolution-120315-en1.pdf
- ¹⁶ تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014) و 2191 (2014)، يوليو 2015
- ¹⁷ المرجع السابق
- ¹⁸ المرصد السوري لحقوق الإنسان
- ¹⁹ النشرة الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو 2015
- ²⁰ "روسيا تدافع عن وجود المستشارين العسكريين في سوريا"، نيويورك تايمز، 9 سبتمبر 2015، <http://www.nytimes.com/2015/09/10/world/middleeast/russia-syria-military-advisers.html>
- ²¹ "الأسد: إيران ترسل أسلحة إلى سوريا، قناة العربية، 16 سبتمبر 2015 <http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/09/16/Assad-Iran-is-sending-arms-to-Syria.html>
- ²² "مقاربة جديدة في سوريا"، مجموعة الأزمات الدولية، سبتمبر 2015، الحاشية 41 <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/syria-lebanon/syria/163-new-approach-in-southern-syria.aspx>
- ²³ انظر على سبيل المثال، الضربات الجوية التي شنها عدد كبير من الدول على سوريا خلال العام الماضي، وشنتها مؤخراً تركيا، وأستراليا، وفرنسا، وروسيا.

© أو كسفام الدولية، أكتوبر/تشرين الأول 2015

كتب هذه الورقة كارولين بودو ودانييل جوريفان. تعرب أو كسفام عن امتنانها للمساعدات التي قدمتها سالي أي خليل، وأبيجيل بالدوماس، وألكساندرا سايه في إنتاجها. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تكتب لاطلاع النقاش العام حول قضايا السياسات التنموية والإنسانية.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنكم مراسلة:

advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور يخضع لحماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة وتنظيم الحملات والتعليم والبحث بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر أو إعادة استخدام لهذا المنشور أو ترجمته أو الاقتباس منه ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تقرر عليها رسوم. البريد الإلكتروني:

policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

طُبع بمعرفة منظمة أو كسفام بريطانيا لحساب منظمة أو كسفام الدولية، بموجب الترخيم الدولي:

978-1-78077-958-4 أكتوبر/تشرين الأول 2015

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

أو كسفام

أو كسفام اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في إطار شبكي، في أكثر من 90 دولة، ضمن حركة عالمية للتغيير، وبناء مستقبل خالٍ من الظلم والفقر:

أو كسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أو كسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أو كسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أو كسفام كندا (www.oxfam.ca)

أو كسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أو كسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أو كسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أو كسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أو كسفام الهند (www.oxfaminida.org)

أو كسفام إنترمون (www.oxfamintermon.org)

أو كسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أو كسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أو كسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أو كسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)

أو كسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أو كسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أو كسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات، يمكنكم مراسلة أي وكالة من وكالات أو كسفام، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org

البريد الإلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org



OXFAM

www.oxfam.org